

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/57
2 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة السابعة

جنيف، ٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها

في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

أعدته أمانة الأونكتاد

خلاصة

وفقاً للفقرة ١٠ من المبادئ التوجيهية بشأن عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية لدى إجراء "استعراض منتصف المدة" في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢)، تُقدم أمانة الأونكتاد طيه تقريراً مرحلياً* عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها الموجهة إلى الأمانة في الدورة السادسة للجنة (المعقودة في ٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢). ويرد نص التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة مكتوباً بخط مائل.

* هذا التقرير مقدم في هذا التاريخ لكي تتجلى فيه على أكمل وجه ممكن الأعمال والأنشطة التي جرت منذ انعقاد الدورة السادسة للجنة.

أولاً - التوصيات المتفق عليها الموجهة إلى الأونكتاد

البند ٣ من جدول الأعمال: الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: طرق تدعيم الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالزراعة والمنتجات الغذائية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة، مثل المنتجات المفضلة بيئياً

ينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، أن ينهض بدور أساسي في ضمان تنفيذ توصيات اللجنة، وخاصة عن طريق ما يلي:

مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية على تحديد وتحليل القضايا الحاسمة في العملية التفاوضية اللاحقة لاجتماع الدوحة، وكذلك من أجل تحسين المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية؛

١ - الإجراءات: استمر تنظيم حلقات العمل في إطار مشروع "بناء القدرات من أجل التنويع والتنمية القائمة على السلع الأساسية". ومنذ انعقاد الدورة السادسة للجنة، عُقدت حلقات عمل في أوزبكستان، وبيرو، وغامبيا، وموريشيوس، ونيجيريا. وكان من المقرر عقد حلقة عمل في غينيا، ولكن أُرجئت إلى عام ٢٠٠٣ بناءً على طلب السلطات الغينية. وتناولت جميع حلقات العمل القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، وخاصة متطلبات الصحة والصحة النباتية، في سلاسل الإمداد العالمية. واستفادت عدة حلقات عمل من التعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. وأُعد كتاب، بالتعاون مع معهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي، عن قطاع الأغذية الزراعية في أمريكا الوسطى، والتكامل الإقليمي والروابط الدولية اللازمة لتنميته، وهو يتضمن أبحاثاً قُدمت في إحدى حلقات العمل. ومن المتوخى القيام بأنشطة متابعة، في مجال السياسة العامة وكذلك فيما يتعلق بكل من السلع الأساسية، رهنًا بتوفر التمويل الخارج عن الميزانية. ويمكن الاطلاع على معلومات عن حلقات العمل في الموقع: r0.unctad.org/infocomm/Diversification/index.htm.

٢ - وستُقدم دراسة عن أثر مبادرة "كل شيء عدا الأسلحة" بشأن تجارة السكر لنشرها في أوائل عام ٢٠٠٣، كما يجري إعداد دراسة عن مستقبل سلطات التسويق الزراعي في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وستُتاح في أوائل عام ٢٠٠٣.

٣- وهناك مشروع يموله جزئياً المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية وسيشارك في تنفيذه الأونكتاد والمعهد الدولي للتنمية المستدامة (كندا) في عام ٢٠٠٣، وهو يهدف إلى تحسين حصائل منتجي البن في سلاسل الإمداد العالمية. ومن السبل التي سيجري استقصاؤها إدخال بعض مبادئ "التجارة المنصفة" في صلب التجارة.

٤- اشتركت أمانة الأونكتاد في الفريق المشترك بين الوكالات من الخبراء في الشؤون المالية والسلعية بشأن الصعوبات القصيرة الأمد في تمويل المستويات العادية للواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية، الذي انعقد عملاً بقرار المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر (مؤتمر الدوحة)، وقدمت اقتراحاً بشأن آلية التمويل المرتقبة (المرفق ٧ من WT/GC/62-G/AG/13، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢).

٥- وتشارك الأمانة بفعالية في التحضيرات للمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن السلع الأساسية المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في دكار، السنغال.

توفير معلومات وتحليلات عن الأسواق، فضلاً عن تنظيم حلقات عمل عن بناء القدرات بحسب مجموعات المنتجات

٦- **الإجراءات:** هناك معلومات مقدمة عن الأسواق بحسب المجموعات السلعية في موقع الإنترنت: r0.unctad.org/infocomm. وهناك معلومات متاحة الآن عن الكاكاو، والغاز الطبيعي، والزيت، والجلوت، والنيكل، وزيت الزيتون، والبالاديوم، والبلاتين، والأرز، والقصدير، والخارصين، والموز، ومعلومات عن ١٥ سلعة أساسية إضافية ستعرض على الموقع في عام ٢٠٠٣. وسُيُعد قرص مدمج CD-ROM عن المواد المتاحة مباشرة في الموقع المذكور، وقرص مدمج آخر عن هياكل سوق الكاكاو بنهاية عام ٢٠٠٣.

٧- **إن دراسة الحالة السلعية في العالم ٢٠٠٣-٢٠٠٤** قيد الإعداد وستُتاح في أوائل عام ٢٠٠٣. ويُستعاض عن **حولية الأونكتاد السلعية** بموقع infocomm على الإنترنت، مع وصلتين بموقعي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع الأساسية، على العنوان التالي: r0.unctad.org/infocomm. ويجري حالياً إعداد **أطلس سلعي عالمي** بدعم مالي من الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٨- وستعد الأمانة في أوائل عام ٢٠٠٣ مجموعة من التقارير الموجزة التحليلية عن منتجات مختارة تم البلدان النامية من الناحية التصديرية، مع شمول التطورات الرئيسية في عام ٢٠٠٢.

٩- وتم إعداد دراسة تحليلية بعنوان **التطورات الرئيسية والاتجاهات الأخيرة في هياكل تسويق الموز الدولية** وستُتاح في أوائل عام ٢٠٠٣.

١٠- وتم تنظيم حلقات عمل بشأن مجموعات منتجات محددة في بيرو (منتجات عضوية)، وغامبيا (منتجات سمكية)، ونيجيريا (منتجات البستنة)، وموريشيوس (منتجات البستنة).

إجراء دراسات استقصائية قطرية لتعيين فرص الإنتاج والتصدير، وتنفيذ مشاريع تجريبية في البلدان النامية المهتمة لمساعدتها على تصميم وتنفيذ برامج تنويع وتنمية قوامها السلع الأساسية؛

١١ - الإجراءات: إن التقارير التي أُعدت من أجل حلقات العمل الآتية الذكر هي، في كثير من الحالات، بمثابة دراسات قطرية. ففي نيجيريا، قدّمت حلقة العمل مساهمة هامة في وضع ١٠ خطط عمل لسلع أساسية محددة لمواصلة مناقشتها من جانب الصناعة، وأصحاب الشأن، والمؤسسات الحكومية والإئتمانية والمالية، فضلاً عن الخطة الرئيسية لتنمية صادرات البستنة التي وضعها مجلس تعزيز الصادرات النيجيرية. وجرى القيام بمهمة استشارية إلى إندونيسيا، كما شرع في إعداد مشروع للتعاون التقني بشأن التنويع في منطقة تعتمد على إنتاج السلع المعدنية.

١٢ - ومن المتوقع أن يبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٣ مشروع ممول من الصندوق المشترك للسلع الأساسية بشأن التنمية المستدامة والتنويع في المجالات المتأثرة بإغلاق المناجم.

إجراء تحليلات والتشجيع على التحاور في مجال السياسات العامة بشأن جوانب التجارة والتنمية المستدامة للزراعة العضوية، بما في ذلك في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

١٣ - الإجراءات: فرغت الأمانة من دراسة شاملة عن الفرص التجارية للمنتجات الزراعية العضوية، وستُنشر في عام ٢٠٠٣.

١٤ - ومن المقرر أن تُنشر في أوائل عام ٢٠٠٣ دراسة بعنوان إنتاج الفواكه والخضراوات العضوية في المناطق الإدارية والتجارة الدولية مع الاستفادة من تمويل من الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي.

١٥ - نُظِّمَت في عام ٢٠٠٢ الاجتماعات التالية (وكان لها صلة أيضاً في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ):

- مؤتمر عن المواءمة والتكافؤ في الزراعة العضوية على الصعيد الدولي، نظمه الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، ومنظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد (نورنبرغ، ١٨-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
- حوار السياسة العامة بشأن تعزيز فرص إنتاج المنتجات الزراعية العضوية والتجارة بها الجاري تحت إشراف فرقة العمل المعنية ببناء القدرات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن التجارة والبيئة والتنمية (بروكسل، ٢١-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
- حلقة عمل بشأن المعايير والتجارة (جنيف، ١٦-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢)

١٦- ومن المزمع عقد مجموعة من الاجتماعات في عام ٢٠٠٣، وخاصة كجزء من المشروع الذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع المؤسسة المعنية بالقانون البيئي الدولي والتنمية بشأن بناء القدرات لتحسين وضع السياسات والتفاوض حول القضايا التجارية والبيئية الرئيسية.

بحث سُبُل تشجيع التطبيق العمل لمفهوم التكافؤ الدولي والاعتراف المتبادل، بما في ذلك بين المعايير الحكومية ومعايير القطاع الخاص في البلدان التي تعترف بمعايير القطاع الخاص؛

١٧- **الإجراءات:** توحّدت جهود الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد، للتصدي للصعوبات الناشئة عن حقيقة هي أن القطاع العضوي يواجه مئات من معايير القطاع الخاص واللوائح الحكومية، ومعياري دوليين وعدداً من نُظم الاعتماد. وبناءً على توصية مؤتمر نورنبرغ المعني بالمواءمة والتكافؤ في الزراعة العضوية على الصعيد الدولي، تعتزم المنظمات المذكورة إنشاء فرقة عمل تضم ممثلين عن الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمنظمات الثلاث. والهدف هو إتاحة حوار صريح بين هيئات القطاع الخاص ذات الصلة والحكومات وإقامة آليات مناسبة لوضع تكافؤ في المعايير وإجراءات منح الشهادات. واستضافت أمانة الأونكتاد مشاورات غير رسمية مع الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ومنظمة الأغذية والزراعة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

دعم البلدان النامية المهتمة من أجل العمل على إيجاد فرص للتجارة في المنتجات العضوية وغيرها من المنتجات المفضلة بيئياً، خاصة في إطار قوة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد لبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية؛

١٨- **الإجراءات:** تم تنظيم حوار السياسة العامة بشأن تعزيز فرص إنتاج المنتجات الزراعية العضوية والتجارة بها في بروكسل في ٢١-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقد أتاح حلقه العمل، التي مُوِّلت بمنحة من المفوضية الأوروبية واستضافتها أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حواراً إعلامياً وبناءً للغاية شارك فيه أكثر من خمسين من واضعي السياسة العامة وممثلي هيئات منح الشهادات، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات المعونة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وغيرهم من أصحاب الشأن من البلدان النامية والمتقدمة. وحضر الاجتماع خبراء من ١٦ بلداً نامياً، بما في ذلك إثيوبيا، والأرجنتين، وأوغندا، وبوليفيا، وبيرو، وتونس، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنغال، وشيلي، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكينيا، وموزامبيق، وهايتي، والهند، فضلاً عن حوالي ٣٥ ممثلاً من بعثات دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في بروكسل. كما ساهم خبير من مدغشقر في الاجتماع. وتقرير الاجتماع، وأبحاث الخبراء، وعروض الشرائح المصورة وغيرها من المعلومات متاحة في موقع الإنترنت: www.unctad.org/trade_env/index.Htm. ونشر ملخص لنتائج الاجتماع بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

١٩- وصمم مشروع يركز على حوارات السياسة العامة والتدريب من أجل البلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية. وستناقش النتائج في اجتماع يعقد في جامايكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (عقب حلقة دراسية إقليمية لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والبيئة). وسيوفر هذا الاجتماع منبراً لبدء برنامج إقليمي.

دعم البلدان النامية المهتمة من أجل ترويج التجارة في المنتجات ذات التنوع البيولوجي، وخاصة في إطار مبادرة التجارة في المنتجات البيولوجية؛

إجراء دراسة عن العوامل التي تؤثر في فرص الوصول إلى الأسواق وفي الأداء التصديري للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

٢٠- **الإجراءات:** هناك دراسة قيد الإعداد عن تدابير "المربع الأزرق" وستتاح في أوائل عام ٢٠٠٣، كما ستتاح في أوائل عام ٢٠٠٣ دراسة عن تكاليف النقل من حيث تأثيرها على القدرة التنافسية للصادرات الزراعية من البلدان النامية.

مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها على وضع معايير وطنية وإقليمية للمنتجات الزراعية العضوية؛

٢١- **الإجراءات:** إن المشروع المشترك بين الأونكتاد والمؤسسة المعنية بالقانون البيئي الدولي والتنمية بشأن بناء القدرات لتحسين وضع السياسة العامة والتفاوض حول القضايا التجارية والبيئية الرئيسية سيدعم الأنشطة الهادفة إلى تعزيز إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية العضوية، وخاصة في أمريكا الوسطى وفي البلدان الكاريبية الناطقة بالإسبانية. وسيتصدى المشروع أيضاً لقضايا مثل وضع معايير إقليمية ووطنية، وهياكل أساسية لمنح الشهادات. وسيكون للعمل في هذا المجال الأهداف التالية:

- تعزيز فهم الفرص والتحديات فيما يتعلق بالإنتاج والصادرات؛
- اقتراح سياسات وطنية وإقليمية مناسبة، بما في ذلك وضع معايير إقليمية ووطنية؛
- المساعدة في جمع معلومات عن الأسواق؛
- استقصاء سبل تخفيض تكاليف منح الشهادات؛
- واستقصاء الفرص المتاحة لإقامة هياكل أساسية إقليمية لمنح الشهادات والاعتماد.

٢٢- وسيجري تنسيق الأنشطة المتصلة بالسياسات الوطنية والإقليمية المناسبة، بما في ذلك وضع معايير إقليمية ووطنية، تنسيقاً وثيقاً مع مؤسسات أخرى، مثل اللجنة الأمريكية المركزية للبيئة والتنمية.

دراسة طرق تخفيض تكاليف منح الشهادات، وخاصة لصغار الملاك؛

٢٣- الإجراءات: نوقشت القضايا ذات الصلة في هذا الصدد في اجتماع فرقة العمل المعنية ببناء القدرات المعقود في بروكسل.

إجراء دراسات سوقية والمساعدة على صياغة استراتيجيات سوقية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المتخصصة، بما في ذلك باستخدام التجارة الإلكترونية.

٢٤- الإجراءات: هناك دراسة قيد الإعداد عن سوق المانجو والاستراتيجيات السوقية المحتملة، مع التركيز خاصة على صغار المنتجين في كينيا ومالي وجنوب أفريقيا.

ينبغي للأونكتاد أن يدرس ما قد يتاح من فرص تجارية جديدة للبلدان النامية نتيجة لتخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على السلع والخدمات البيئية أو نتيجة لإزالة هذه الحواجز، كما ينبغي له أن يساعد البلدان النامية على المشاركة مشاركة فعالة فيما يجري في منظمة التجارة العالمية من مفاوضات في هذا الشأن.

٢٥- الإجراءات: نوقشت هذه القضية في حلقة العمل بشأن التجارة والبيئة التي عقدتها فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في سنغافورة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ بالاقتراح مع الحلقة الدراسية الإقليمية عن التجارة والبيئة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية. كما سُبِّحَتْ بالتفصيل في إطار العنصر الخاص ببلدان أمريكا الوسطى والكاربي المنطقة بالإسبانية من المشروع الآنف الذكر المشترك بين الأونكتاد والمؤسسة المعنية بالقانون البيئي الدولي والتنمية. وسيركز العمل على: (أ) تشخيص لقطاع الخدمات البيئية في البلدان المهتمة؛ (ب) والتشريعات ذات الصلة؛ (ج) وتقييم اقتصادي للقطاع؛ (د) وتقييم حجم وهيكل الأسواق الحالية والمحتملة. كما ينبغي لهذا العمل أن يساعد البلدان على تقييم فوائد فتح أبواب الأسواق وآثار تحريرها بالنسبة إلى تنمية السلع والخدمات البيئية على المستوى الوطني، وربما دون الإقليمي، وكذلك على تحديد المجالات التي يحتمل أن تكون موضوع اهتمام مشترك في المنطقة (مثل تصنيف الخدمات البيئية تصنيفاً مناسباً). وتعمل كوبا بوصفها بلداً منسقاً إضافة إلى مساهمة البلدان الشريكة المهتمة الأخرى في المنطقة مساهمة فعالة. وسيعقد اجتماع إقليمي في هافانا في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٦- وتم الاتفاق على برنامج عمل مفصل في هذا المجال بشأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك نشرة مشتركة واجتماع لمدح زناد الفكر يعقد في سانتياغو دي شيلي في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

البند ٤ من جدول الأعمال: تحليل طرق تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: خدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية

أوصت اللجنة بأن يواصل الأونكتاد ويعمق عمله التحليلي وعمله المتعلق ببناء القدرات في مجال خدمات الطاقة، بما في ذلك بالوسائل التالية:

إجراء تجميع وتحليل لقائمة بالتجارب الناجحة لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية في قطاع خدمات الطاقة من وجهات نظر الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع وغيرها. وهذا يشمل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع خدمات الطاقة والتدابير الممكنة اتخاذها لتعزيز هذه المشاريع وزيادة اشتراكها في السوق. والتوصل إلى تحسين إمكانية وصول الناس والصناعة إلى الطاقة وتحقيق إسهام قطاع الطاقة في التنمية إسهاماً فعالاً؛

٢٧- الإجراءات: قام الأونكتاد، بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسة الأندية للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمانة المجتمع الأندي ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، بتحليل تكامل أسواق الطاقة فيما بين البلدان الأعضاء في المجتمع الأندي وكذلك، بوجه عام، فيما بين بلدان جنوب أمريكا. ويهدف هذا التكامل إلى تحسين قدرة البلدان على الاستفادة من موارد الطاقة لديها، وتعزيز قدرتها التنافسية عموماً، وتحسين إمكانية وصول السكان إلى الطاقة الموثوق بها وكذلك، في نهاية المطاف، المساهمة في دفع عجلة الأنشطة التجارية، واجتذاب الاستثمار وحث خطى النمو الاقتصادي. ويتناول التقرير القضايا المحددة لخدمات الطاقة ويقترح، استناداً إلى التجارب الناجحة القائمة في المنطقة الأندية، طرائق مؤاتية لتنمية شركات خدمات الطاقة المحلية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويأخذ التقرير بعين الاعتبار بعدد من أبعاد التفاوض: المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في منظمة التجارة العالمية والمفاوضات الجارية في إطار عملية اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين. ويستند التقرير إلى الافتراض بأن نتائج هذه المفاوضات ستلعب دوراً حاسماً في تحديد مجال السياسة العامة الذي سيكون لدى البلدان المنتجة للطاقة في المستقبل من أجل وضع سياسات محلية تفضي إلى التنمية. ويستقصي الأونكتاد جدوى القيام بمبادرة مماثلة في منطقة أخرى، ربما في الشرق الأوسط.

تحليل القضايا الرئيسية التي تحدت في المفاوضات الجارية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وآثارها الممكنة على البلدان النامية، ولا سيما بخصوص تعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية في مجال خدمات الطاقة وزيادة اشتراك هذه البلدان في التجارة في خدمات الطاقة. وهذا سيشمل أيضاً تحليل إمكانات التصدير والحوافز التي تعترض التجارة في خدمات الطاقة؛

٢٨ - *الإجراءات*: زود الأونكتاد، في إطار ولايته بشأن التجارة في الخدمات، المفاوضين التجاريين وواضعي السياسة العامة، وخاصة في البلدان النامية، بمعلومات وتحليلات تتعلق بالمفاوضات الجارية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بوجه عام، والمفاوضات حول خدمات الطاقة بوجه خاص. وشكلت الدراسة التي أعدها أمانة الأونكتاد من أجل اجتماع الخبراء المعني بخدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية (تموز/يوليه ٢٠٠٢)، والورقات المقدمة في الاجتماع، والنتائج والاستنتاجات الرئيسة للمناقشة التي دارت في الاجتماع، أساساً لأنشطة الأونكتاد المتعلقة بذلك كما استخدمت لتحليل طلبات الحصول على الطاقة الواردة من البلدان النامية. ونظم الأونكتاد حلقات دراسية وحلقات عمل، كما دعي الأونكتاد إلى المشاركة في اجتماعات نظمته مؤسسات أخرى. وخلال الفترة المستعرضة، نظمت أنشطة تركز على الخدمات بوجه عام وخدمات الطاقة بوجه خاص في بوتسوانا، بيرو، جمهورية ترازانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، فييت نام، كازاخستان، كولومبيا. وجرى تنظيم الحلقتين الدراسيتين في كازاخستان وفييت نام في إطار أنشطة مشروع الأونكتاد لدعم البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وهو مشروع ترعاه المملكة المتحدة. أما الحلقة الدراسية في جنوب أفريقيا فنظمتها شبكة البحوث التجارية للجنوب الأفريقي. وقطاع خدمات الطاقة هو من بين القطاعات ذات الأولوية من أجل التحرير الإقليمي في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد قدم الأونكتاد دعماً لهذه العملية (انظر أيضاً الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتوصيات التالية):

تحليل الخصائص الهيكلية الرئيسية لأسواق خدمات الطاقة؛ والجوانب الرئيسية للتغير التكنولوجي؛ ودور المعايير والأنظمة الدولية والوطنية المتعلقة بالتجارة في خدمات الطاقة؛

تحليل وتجميع الخبرات الوطنية بخصوص الإصلاح الهيكلي لقطاع الطاقة في البلدان النامية، وما ينتج عنها من صعوبات وفرص محتملة أمام موردي خدمات قطاع الطاقة.

٢٩ - *الإجراءات*: أعد الأونكتاد كتاباً بعنوان "خدمات الطاقة والبيئة: أهداف التفاوض والأولويات الإنمائية" ويتوقع نشره خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٣. وهو يتضمن ١٨ دراسة عن خدمات الطاقة و٤ دراسات عن الخدمات البيئية. ويتناول الجزء الأول من الكتاب قضايا مثل أوجه التداخل بين خدمات الطاقة، وسياسات الطاقة، وبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية؛ والآثار الإنمائية المترتبة على زيادة تحرير أسواق خدمات الطاقة؛ وتجارة الطاقة الدولية والوصول إلى شبكات الطاقة. ويتضمن الكتاب أيضاً وصفاً وتحليلاً مفصلاً لمقترحات التفاوض بشأن خدمات الطاقة المدرجة على جدول أعمال المفاوضات الجارية حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وعدداً من الدراسات عن بلدان محددة وبعض المناقشات حول إصلاحات سوق الطاقة. والقصد من هذه النشرة هو أن تكون أداة للمفاوضين التجاريين وواضعي السياسات العامة، وخاصة في البلدان النامية.

٣٠- وأعدت دراسة عن بدائل السياسات العامة في إصلاح مرافق الطاقة في البلدان النامية. وتبحث الدراسة بدائل السياسات العامة التي تواجهها البلدان النامية في محاولتها صون وتنمية شبكات الكهرباء والغاز لديها، وهما صناعتان متجهتان نحو الخدمات وتوفران - إلى جانب النفط - جل إمدادات الطاقة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. والدراسة حالياً قيد الاستعراض من قبل نظراء، وستنشر في الفصل الأول من عام ٢٠٠٣ في سلسلة ورقات المناقشة الصادرة عن الأونكتاد.

ومن أجل الاضطلاع بهذه المهمة بكفاءة طريقة ممكنة، ينبغي أن تواصل أمانة الأونكتاد التعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات المختصة الأخرى - مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)، وأمانة ميثاق الطاقة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومصارف التنمية الإقليمية - واستغلال التكامل القائم بشأن الخبرة الفنية والولايات.

٣١- *الإجراءات:* تم التوقيع في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على مذكرة تفاهم بشأن التعاون التقني بين الأونكتاد ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك). ووفقاً لمذكرة التفاهم، ستضطلع المنظمتان بأنشطة بحوث في مجال الروابط بين التجارة والطاقة والتنمية. وتتألف المرحلة الأولى من هذا البرنامج من الاشتراك في إعداد دراسات وعقد حلقات عمل محددة. وتم تنظيم حلقة عمل في فيينا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لإنجاز اختصاصات الدراستين الأوليين اللتين سيجري إعدادهما بموجب اتفاق التعاون. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اشترك ممثل عن أمانة الأونكتاد في حلقة دراسية نظمها أمانة ميثاق الطاقة بشأن "تحرير التجارة والاستثمار في قطاع الكهرباء الأوروبي الآسيوي". وقدم ممثل الأونكتاد عرضاً عن "التجارة في الكهرباء عبر الحدود وقواعد منظمة التجارة العالمية". ويعمل الأونكتاد، بمشاركة مديرية التجارة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إعداد مشروع عن الإدارة المثلى لعملية الطلب - العرض بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. واتفق الأونكتاد على إعداد دراسة عن خدمات الطاقة تركز على الحاجة إلى إجراء المفاوضات حول خدمات الطاقة بالتركيز على أثرها المحتمل في تعزيز الكفاءة والتنمية على نطاق الاقتصاد (انظر كذلك الإجراءات المضطلع بها فيما يتعلق بالتوصية الأولى).

البند ٥ من جدول الأعمال: تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة والتنمية

ينبغي للأونكتاد، آخذاً في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً:

أن يرصد تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي وضعتها الأمم المتحدة، وأن يبلغ اللجنة بذلك، بما يشمل التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بهدف النهوض بمصالح المستهلكين في إطار الأمم المتحدة؛

٣٢- الإجراءات: واصل الأونكتاد، في إطار أنشطته في مجالات سياسات المنافسة والاستهلاك، رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي وضعتها الأمم المتحدة، ويقوم بإعداد تقرير بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع المنظمة الدولية للمستهلكين. ويمكن أن تُدعى، خلال الدورة السابعة للجنة، المنظمة الدولية للمستهلكين وغيرها من المنظمات غير الحكومية الراغبة في المشاركة في المناقشة بهدف إلقاء عروض شفوية حول الموضوع.

أن يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء لمساعدتها على اعتماد وتعزيز قوانين وسياسات الاستهلاك، فضلاً عن قوانين وسياسات المنافسة؛

٣٣- الإجراءات: استمرت أمانة الأونكتاد في تقديم المساعدة في مجال قوانين وسياسات المنافسة والاستهلاك للدول الأعضاء التي تطلب تلك المساعدة. وشملت البلدان التي قدمت لها المساعدة أوروغواي، تايلند، تشاد، الجمهورية الدومينيكية، زامبيا، زمبابوي، السلفادور، فييت نام، كمبوديا، ليسوتو، مالي، ماليزيا ومصر. وإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، بما فيها اجتماعات صممت خصيصاً لدراسة أثر سياسات المنافسة في مصالح المستهلك. ومن الأمثلة على ذلك الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن دور سياسات المنافسة في حماية المستهلكين وتعزيز منافسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المعقود في بوينس آيريس، ١٢ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢). وكذلك الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بسياسات المنافسة وجدول الأعمال المتعدد الأطراف لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة بهونغ كونغ (الصين) في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ التي نظمت بمشاركة مع مجلس المستهلكين في هونغ كونغ وبالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للمستهلكين.

أن يدرس ويقدم مقترحات عند انعقاد الدورة المقبلة للجنة، بشأن:

- (أ) حماية المستهلكين وتنظيم المرافق العامة؛
- (ب) آليات التعاون الدولي لحماية المستهلكين من التدليس والخداع في الصفقات العابرة للحدود والتجارة الإلكترونية، بما في ذلك البضائع المخطورة في البلدان المصدرة لها؛
- (ج) تحسين إمكانية استيعاب القطاع غير النظامي في الأسواق، وتحسين مراعاة الأسواق للفقر وبالتالي توليد المزيد من فرص النمو والعمالة والتصدير.

٣٤ - الإجراءات:

(أ) عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، خلال دورته الرابعة (٣-٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢)، ندوة نقاش بشأن "التفاعل بين سلطات المنافسة والهيئات التنظيمية"، دُعي فيها إلى المشاركة ممثلو منظمات المستهلكين. وفضلاً عن ذلك، نوقشت مسألة حماية المستهلك وتنظيم الخدمات العامة في إطار بند خاص من بنود جدول أعمال اجتماع بوينس آيريس، الذي أفرد في "استنتاجاته وتوصياته" فرعاً مخصصاً للمسألة. وشدد الاجتماع على الدور الهام الذي تضطلع به الاحتكارات الطبيعية في تقديم الخدمات العامة إلىفرادى المستهلكين والمشاريع على السواء باستخدام تلك الخدمات بوصفها إسهامات في إنتاجها. وأوصى الاجتماع بإرساء آليات تهدف إلى تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية والوكالات المسؤولة عن السياسات العامة المتعلقة بالمستهلكين وحمايتهم لغرض تعزيز اتساق السياسات في تنفيذ سياسات الخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، أوصى الاجتماع باستشارة ممثلي هيئات المنافسة وحماية المستهلكين كلما أزمعت إحدى الحكومات اعتماد تدابير تشريعية تتعلق بالخدمات العامة، بما فيها التحويل إلى القطاع الخاص، وإنشاء هيئات تنظيمية قطاعية والتفاوض على اتفاقات دولية.

(ب) كما تناولت الحلقة الدراسية المعقودة في بوينس آيريس مسألة حماية المستهلكين من التدليس والخداع في الصفقات العابرة للحدود. وأوصى الاجتماع بأن تشارك البلدان النامية في التعاون الدولي الجاري بشأن هذه المسألة؛ وقد شمل هذا التعاون أساساً إلى حد الآن البلدان المتقدمة. ويمكن بالخصوص للنظم المنشأة حديثاً لتبادل المعلومات الإلكترونية بشأن حالات التدليس والخداع العابرة للحدود أن تكون فعالة جداً في حماية المستهلكين.

(ج) كما ناقشت الاجتماعات الإقليمية للأونكتاد مسألة القطاع غير النظامي. ولوحظ بالخصوص، أن هذا القطاع الذي لا يخضع لمراقبة الدولة ويتهرب من دفع الضرائب، استأثر بحصص هامة من اقتصادات العديد من البلدان النامية في جميع أصقاع العالم. ويبعث هذا التطور على القلق بالخصوص فيما يتعلق بالمستهلكين، نظراً إلى أن القطاع غير النظامي تمكن أيضاً من التهرب من تطبيق قوانين الحماية الاجتماعية، ومعايير النوعية والسلامة وقواعد الملكية الفكرية. وتكمن الصعوبة الهامة في أن هذا القطاع لا يكتفي فقط بتوفير العمالة لشرائح عريضة من السكان ذوي الدخل المتدني، بل يوفر أيضاً إمدادات رخيصة الثمن من السلع والخدمات التي ليس بإمكان السكان الحصول عليها لولا ذلك. وتبعاً لذلك اعتمدت توصية باستنباط حوافز وتدابير خصوصية بغية تشجيع القطاع غير النظامي على الامتثال للأنظمة والمعايير السائدة والاستمرار في الوقت نفسه في إمداد المستهلكين ذوي الدخل المحدود الذين لا يقدرّون على قضاء حاجاتهم من السوق النظامية. ويجري إعداد دراسة بشأن هذا الموضوع.

٣٥- وتتطلب المسائل المشار إليها في الفقرة ٣٤ (أ) - (ج) مزيداً من البحوث والمشاورات وتبادل الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. وتبعاً لذلك، يُقترح تنظيم مزيد من الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن الموضوع.

ثانياً - الاستنتاجات المتفق عليها

البند ٧ من جدول الأعمال: الآثار المترتبة على عمل اللجنة في أعقاب مؤتمر الدوحة الوزاري، وأنشطة الأونكتاد ذات الصلة في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني

تسلم اللجنة بمساهمة برنامج عمل الأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، والمعلومات التجارية وتحليلها، وسياسة المنافسة، والتجارة والبيئة، والسلع الأساسية، في تشجيع الاندماج الفعلي للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وبالتالي تدعو اللجنة الأونكتاد إلى تعزيز تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المستفيدة المحتملة في مجالات المفاوضات التجارية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتحليل السياسات العامة وتطويرها. وعند تقديم المساعدة، لا بد من مراعاة مصالح جميع البلدان النامية. ويجب أن تشمل مجالات التركيز، حسبما يطلب ذلك المستفيدون المحتملون، ما يلي: الزراعة؛ الخدمات؛ مسائل التنفيذ؛ قواعد منظمة التجارة العالمية؛ الوصول إلى الأسواق؛ التكامل الإقليمي؛ البيئة؛ المنافسة؛ التجارة والدين والتمويل؛ نقل التكنولوجيا. وبغية استغلال مجالات التآزر الممكنة وتفادي الإزدواجية، فإن الأونكتاد مدعو إلى مواصلة التعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية والمؤسسات الإقليمية، عند الاقتضاء مع مراعاة قدرتها في مجال الإدارة مراعاة كاملة. ولدعم استراتيجيات تنمية البلدان المتلقية وتحقيق المنافع المنتظرة في الأجل الطويل، يجب أن ينسّق تقديم المساعدة التقنية تنسيقاً جيداً وأن يرتّب ترتيباً مناسباً.

٣٦- يدخل بناء القدرات والتعاون التقني في صلب إسهام الأونكتاد في التوجه الإنمائي لبرنامج عمل فترة ما بعد الدوحة. وشرع الأمين العام يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ في برنامج المساعدة التقنية وبناء القدرات لفترة ما بعد الدوحة بوصفه خطة شاملة لتلبية الطلب ولدتها مشاورات مكثفة مع أعضاء الوفود بشأن المجالات ذات الأولوية التي يُحتاج فيها إلى مساعدة الأونكتاد، وفئات المساعدة المطلوبة والأشكال المحددة للمساعدة اللازمة من فرادى البلدان أو المناطق.

٣٧- ويواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية المحايدة من أجل التنمية بشأن القضايا التجارية للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٨- وتشمل المساعدة التقنية عدداً من الأنشطة على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك الحلقات الدراسية، وحلقات العمل والبعثات التدريبية وما إليها. كما تساعد شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية أعضاء الوفود في جنيف عند الحاجة.

ألف- التفاوض التجاري والدبلوماسية التجارية

٣٩- الإجراءات: تنفذ الأمانة عدداً من مشاريع المساعدة التقنية بهدف مساعدة البلدان النامية على استيعاب برنامج عمل الدوحة والآثار المحتملة المترتبة عليه في آفاق التجارة وتنمية القدرات المحلية على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. واستفاد عدد كبير جداً من البلدان والمجموعات من تلك المساعدة بما فيها آلية التفاوض الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. كما تعاون الأونكتاد عند تقديم تلك المساعدة، مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي. ونفذ الأونكتاد إلى جانب مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية وهي أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، غانا، كوت ديفوار وكينيا. وينتهي العمل بالبرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، واتفق على ترتيبات بهدف تنفيذ مرحلة جديدة تنطلق في بداية عام ٢٠٠٣. وإلى جانب البرنامج، يشمل البرنامجان المتكاملان لفائدة أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة دعماً لبناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية. ويتعاون الأونكتاد مع المؤسسات التالية على تنفيذ برنامج مساعدة مشترك في إطار برنامج عمل الدوحة لفائدة بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء: الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الاتحاد الأفريقي، والمشروع الأفريقي المشترك للأبحاث الاقتصادية وشبكة العالم الثالث لأفريقيا. ونظم الأونكتاد، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في إطار هذا البرنامج المشترك حلقة عمل لفائدة المفاوضين التجاريين الأفارقة تناولت المسائل المتعلقة بالعروض والطلبات في إطار مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وفي عام ٢٠٠٣، تخطط الوكالات المتعاونة لتنظيم عدد من حلقات العمل واجتماع إقليمي لفائدة المفاوضين التجاريين الأفارقة تمهيداً لعقد مؤتمر الدوحة. ويقدم من حين لآخر، وعند الطلب، الدعم الاستشاري والتقني إلى مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وإلى أمانتها في إطار تعاملها مع مسائل التفاوض التجاري ضمن اتفاق الشراكة الموقع بين تلك المجموعة والاتحاد الأوروبي والصلاات القائمة بين تلك المفاوضات وبرنامج عمل الدوحة. وتبعاً لذلك، نُظمت، على سبيل المثال، حلقة عمل لفائدة تلك المجموعة في آذار/مارس ٢٠٠٢، ويجري إعداد تقرير لأمانة تلك المجموعة يحمل عنوان "مشاركة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في التجارة الدولية" (UNCTAD/DITC/TNCD/Misc.27). وفي عام ٢٠٠٣ وضعت خطط لمزيد تقديم الدعم الاستشاري نظراً إلى أن مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط

الهادئ تستعد لخوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ضمن المرحلة الأولى من المفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية. وتجري مناقشات مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن مساهمة الأونكتاد في المبادرة التي اتخذتها تلك الشراكة للوصول إلى الأسواق والتي تتصل باتفاقات التجارة الدولية والتجارة داخل البلدان الأفريقية.

٤٠ - وفي مجال الخدمات، قُدمت أنشطة مساعدة تقنية إلىفرادى البلدان النامية في جميع المناطق. فقد قدم الأونكتاد مساهمات تحليلية مباشرة، بما فيها أبحاث تناولت السياسات العامة لفائدة المفاوضين التجاريين ومبادئ توجيهية لإعداد الدراسات الوطنية عن الخدمات بقصد تقييم أثر التجارة في الخدمات، وهو مجال كان فيه البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية فعالاً جداً.

٤١ - وعُقد عدد من الاجتماعات الإقليمية، لا سيما في أفريقيا، كجزء من عملية التكامل الأفريقي في مجال الخدمات. ويواصل الأونكتاد تقديم التوجيه الفني والدعم التقني والإسهامات التحليلية في عملية المفاوضات بشأن الخدمات. ويسر الأونكتاد اجتماعات إقليمية في أمريكا اللاتينية وبالخصوص لفائدة البلدان الأندية، لا سيما بهدف إنشاء صلة بين الأهداف الإنمائية فيفرادى قطاعات الخدمات وبهدف ضمان الاتساق في نهج المفاوضات التجارية على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف.

٤٢ - وشملت أنشطة المساعدة التقنية المقدمة في جنيف استشارات واجتماعات فردية في مقر الأونكتاد مع البلدان النامية والمجموعات الإقليمية. واكتست أنشطة المساعدة التقنية التي مولتها وزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة أهمية خاصة في هذا المجال. وفي إطار المساعدة المقدمة إلى البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، ظلت الخدمات مجالاً هاماً، بسبب ما تواجههفرادى البلدان من تحديات في معالجة القضايا المتنوعة والمعقدة في جميع قطاعات الخدمات. وكانت مساعدة الأونكتاد في هذا المجال حاسمة وقُدِّمت عن طريق البعثات إلى البلدان وتمت متابعتها عن طريق مشاورات مع الوفود في جنيف وبالوسائل الإلكترونية. وفي المجموع، أدى موظفو الأونكتاد ثلاثين بعثة تتعلق بالخدمات.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٢، قدم الأونكتاد مساعدة إلى ١٦ من بين الـ ٢٧ بلداً المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية بما فيها جميع أقل البلدان نمواً المنضمة تقريباً. وغطت تلك المساعدة جميع جوانب مفاوضات الانضمام، ولكنها ركزت على الشواغل الإنمائية على المدى الطويل والحاجة إلى تحسين القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان المنضمة تحسناً هاماً لتمكينها من استغلال عضويتها في المنظمة على نحو فعال. وقدمت حكومات البلدان المنضمة العديد من الطلبات للحصول على مساعدة الأونكتاد في هذا المجال. واستندت مساعدة الأونكتاد بصفة عامة إلى ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: (أ) الحياد؛ (ب) التركيز على تعزيز التنمية (أي وجوب أن يدعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المعنية)؛ و(ج) الاحترام الكامل لقواعد منظمة التجارة العالمية

وضوابطها التنظيمية، بما فيها أحكام للمعاملة الخاصة والتفاضلية لفائدة البلدان النامية. وحافظ الأونكتاد، عند تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المنضمة، على اتصال وثيق مع أمانة منظمة التجارة العالمية وطور مزيداً من التعاون معها. وأقرت أمانة المنظمة في مذكرتها التقنية بشأن عملية الانضمام، أن "التعاون مع الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية وتكييفها كان وثيقاً ومتكاملاً جداً"^(١).

٤٤ - وركز تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في هذا المجال على تدريب المفاوضين وبناء القدرات المؤسسية على الإدارة الفعالة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. كما نظم موظفو الأونكتاد عدداً من البعثات الاستشارية الميدانية من أجل استيعاب شواغل البلدان ومشاكلها على نحو أفضل، إضافة إلى مساعدتها على إعداد الوثائق المعقدة المطلوبة في إطار عملية الانضمام. كما بُذلت جهود بهدف مساعدة عدد من البلدان المنضمة على تحديد ووضع آليات التنسيق الملائمة بين حكوماتها والقطاع الخاص خلال مفاوضات الانضمام. كما اختبر موظفو البرنامج أشكالاً جديدة من التدريب - مثل محاكاة اجتماعات منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها التجارية، أثبتت فائدتها ونالت تقدير الحكومات المتلقية.

٤٥ - وفي إطار برنامج الدبلوماسية التجارية التابع للأونكتاد، صُمِّمَ ونُظِّمَ في مختلف المناطق أكثر من ٤٠ نشاطاً للتدريب وبناء القدرات شملت طائفة من جداول الأعمال والأشكال التي صُمِّمَت ونُظِّمَت في مناطق مختلفة. وركز بصفة أساسية عام ٢٠٠٢ على الأنشطة المتصلة بالمفاوضات الجارية في فترة ما بعد الدوحة في منظمة التجارة العالمية. غير أن العديد من الأنشطة كانت تتصل أيضاً بالمفاوضات الإقليمية ودون الإقليمية المتواصلة. وركزت أنشطة التدريب على محتوى ولاية الدوحة وعلى تنفيذها من وجهة نظر البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتجدر الملاحظة أن مسؤولي حكومات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية شاركوا في الدورات التدريبية للأونكتاد بشأن "القضايا الرئيسية المدرجة في البرنامج الاقتصادي الدولي" في تورينو وبانكوك، حيث خُصص العديد من الجلسات لقضايا التفاوض التجارية.

٤٦ - وكان برنامج الدبلوماسية التجارية نشطاً جداً أيضاً في توسيع اتصالاته بالمؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية التي ترغب في تعزيز قدراتها على تدريب طلاب المرحلة العليا وواضعي السياسات في القضايا التجارية والتفاوض. وشكل البرنامج أداة أساسية في تصميم برنامج "ماجستير في دبلوماسية الاقتصاد الدولي" الذي شُرع فيه في جامعة كامبيناس (ساو باولو، البرازيل)، والذي يحتوي على عدد من الوحدات المتعلقة بقضايا المفاوضات التجارية.

(١) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/ACC/10، "مذكرة تقنية بشأن عملية الانضمام"، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٤٧- وهناك معلومات إضافية بشأن جميع الأنشطة الدبلوماسية التجارية متاحة في موقع برنامج الدبلوماسية التجارية على الإنترنت: www.unctad.org/commdip.

باء- التحاليل والمعلومات التجارية

٤٨- تمت صيانة وتطوير قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية ونظام استعادتها. ومكّن ذلك الأمانة من إعداد وتقديم جداول وملفات إحصائية وتحليلية مكيفة، مع احتياجات عدد كبير من البلدان. كما استمر العمل من أجل تطوير برنامج الحاسوب الخاص بالحل المتكامل في التجارة المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتناولت الدراسات التحليلية للتجارة الدولية القضايا ذات الصلة المباشرة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. واستُخدمت استنتاجاتها بوصفها إسهامات في أنشطة المساعدة التقنية، بما في ذلك من أجل استخدامها في صياغة السياسات العامة التجارية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

جيم- السلع الأساسية

٤٩- *الإجراءات:* واصلت الأمانة في هذا المجال تقديم دعمها بغية تحسين القدرة على الإمداد وتنويع الإنتاج وقواعد التصدير في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية وذلك من خلال برنامج الأمانة للتحليل والتعاون التقني. وشمل ذلك مجالات (أ) المشاركة في سلسلات الإمدادات العالمية و(ب) استيفاء متطلبات النوعية المستمدة من اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحوجز التقنية للتجارة فضلاً عن المتطلبات والقواعد الخاصة بالمستهلكين والتي تحددها الشبكات الدولية لشركات التجارة والتوزيع. كما يدعم مرحلة ما بعد الدوحة تقديم معلومات بشأن الأسواق والصناعة ذات الصلة بالمفاوضات في موقع الإنترنت r0.unctad.org/infocomm.

دال- قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك

٥٠- *الإجراءات:* وفيما يتصل بالتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، سلّم إعلان الدوحة، في جملة أمور، "بالحاجة إلى إطار متعدد الأطراف لتعزيز مساهمة سياسة المنافسة في التجارة الدولية والتنمية" (الفقرة ٢٣). "وبحاجة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى المزيد من المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال، بما في ذلك تحليل السياسات، بحيث تتمكن هذه البلدان من تحسين تقييم ما يترتب على توثيق التعاون المتعدد الأطراف من آثار على سياساتها وأهدافها الإنمائية" (الفقرة ٢٤). ويتابع الإعلان "ولهذه الغاية، تم التعهد بالتعاون مع منظمات حكومية دولية مختصة أخرى، بما فيها الأونكتاد" (الفقرة ٢٤).

٥١- وتبعاً لذلك، نظّم الأونكتاد أربعة اجتماعات إقليمية بهدف مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على "إجراء تقييم أفضل للآثار المترتبة" على التعاون الأوثق المتعدد الأطراف في هذا المجال. وشملت تلك الاجتماعات

المؤتمر المعني بجدول أعمال فترة ما بعد الدوحة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مدينة بنما (٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٢)؛ والحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بسياسات المنافسة والمفاوضات المتعددة الأطراف لفائدة البلدان العربية والأفريقية بتونس (٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢)؛ والحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بسياسات المنافسة والمفاوضات متعددة الأطراف لفائدة آسيا والمحيط الهادي في هونغ كونغ (الصين) (١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)؛ والحلقة الدراسية الإقليمية لفائدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود في أوديسا (٢٤-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

٥٢- وركزت جداول أعمال جميع هذه الاجتماعات على (أ) بناء قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فضلاً عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال قوانين وسياسات المنافسة؛ (ب) التركيز على آثار الممارسات المضادة للمنافسة في التجارة الدولية وفي تنمية البلدان؛ (ج) تعزيز قدرة البلدان على المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن طريق استكشاف آثار أطر العمل متعددة الأطراف الممكنة في المنافسة داخل منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة مجموعة المبادئ والقواعد القائمة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل المنافسة التي اعتمدها الأمم المتحدة؛ و(د) تيسير تبادل آراء البلدان النامية وشواغلها من أجل مساعدتها على الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في كانون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٥٣- ونشر الأونكتاد، نتيجة لهذه الجولة الأولى من المناقشات في جميع كبرى مناطق العالم، تقريراً موحداً عن الحلقات الدراسية الإقليمية الأربع المعنية بولاية فترة ما بعد الدوحة، والذي وُزِعَ على نطاق واسع، بما في ذلك في إطار فريق العمل التابع لمنظمة التجارة العالمية والمعني بالتفاعل بين سياسات التجارة والمنافسة، فضلاً عن اجتماع الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد المعني بقوانين وسياسات المنافسة (المعقود في جنيف ٣-٥ تموز/يوليه). ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة، التي تلخّص القضايا التي تمت مناقشتها والشواغل التي أعرب عنها مشاركو البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تلك الاجتماعات، على موقع الإنترنت www.unctad.org/competition.

٥٤- وتم تأمين التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن طريق المشاركة المشتركة في جميع الاجتماعات المتبادلة المعنية بسياسة المنافسة. وعقب نشر التقرير الموحد في تموز/يوليه، شارك الأونكتاد على نحو نشط في جميع الاجتماعات والحلقات الدراسية التي نظمتها منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بولاية فترة ما بعد الدوحة المعنية بالمنافسة. ويزمّع الأونكتاد تنظيم جولة ثانية من الاجتماعات الإقليمية بشأن ذلك الموضوع في أربع مناطق كبرى في العالم في بداية عام ٢٠٠٣، بغية وضع اللمسات الأخيرة على التحضيرات وإصدار تقرير نهائي موحد عن المنافسة وولاية الدوحة قبل الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في كانون. وسيعقد أول تلك الاجتماعات الإقليمية، لفائدة بلدان

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ريو دي جانيرو في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويخطط لعقد اجتماعات أخرى في السنغال، والهند وأوزبكستان خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣. ويتوقع أن يكون التقرير النهائي جاهزاً للمناقشة التي ستجري خلال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (٢-٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣).

هاء- التجارة والبيئة والتنمية

٥٥- *الإجراءات:* يجري تنفيذ التعاون التقني للأونكتاد بهدف مساعدة البلدان النامية على المشاركة في برنامج عمل الدوحة في مجال التجارة والبيئة بتوثيق التعاون والتنسيق مع أمانتي منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن وكالات مساعدة إنمائية مختلفة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٥٦- وأنجز أكثر من عشرين نشاطاً منذ مؤتمر الدوحة، بما في ذلك حلقات دراسية ودورات تدريبية ومشاريع أبحاث قطاعية وندوات وحوار في السياسات العامة على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي. ومن أمثلة ذلك حلقة دراسية إقليمية تتعلق بالمعارف التقليدية (نيودلهي)؛ وحلقة عمل بشأن المسائل التجارية والبيئية ذات الصلة بالدوحة (سان خوسيه)؛ وحلقات عمل تدريبية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي (بيروت، الرباط، كوتونو، هافانا، هانوي)؛ وحلقة عمل إقليمية تتعلق بالإدارة البيئية (بانكوك)؛ ومشروع وطني لتقييم إمكانات تصدير المنتجات الزراعية العضوية (بور أو برانس).

٥٧- وأنجزت العديد من أنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة بالدوحة عن طريق تعاون أوثق في مجال المساعدة التقنية مع منظمات أخرى. وعلى سبيل المثال، وفّر الأونكتاد، بالتعاون مع أمانة منظمة التجارة العالمية أخصائيين للحلقات الدراسية الإقليمية المعنية بالتجارة والتنمية التي نظمتها منظمة التجارة العالمية في سنغافورة (أيار/مايو)، وفي ناميبيا (تموز/يوليه)، ولاتفيا (أيلول/سبتمبر)، وتونس (تشرين الأول/أكتوبر) وفيجي (تشرين الثاني/نوفمبر)، وحلقتي العمل لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية اللتين نُظمتا مباشرة إثر الحلقتين الدراسيتين الإقليميتين اللتين نظمتهما منظمة التجارة العالمية في سنغافورة وفيجي. كما شارك الأونكتاد على نحو نشط في عدد هام من أنشطة بناء القدرات تتصل مباشرة ببرنامج عمل الدوحة نظمتها الدول الأعضاء، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.

٥٨- وبمشاركة ٢٠ بلداً في ثلاث مناطق (جنوب شرق آسيا، شرق وجنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي) يُعتبر المشروع المعني ببناء القدرات لتحسين وضع السياسات والتفاوض بشأن أهم المسائل المتعلقة

بالتجارة والبيئة، أكبر مشروع مساعدة تقنية في مجالي التجارة والبيئة يتولى تنفيذه الأونكتاد. وسيساعد المشروع، بدعم مالي من وزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، المستفيدين في مشاركتهم في برنامج عمل فترة ما بعد الدوحة. وفي مرحلة المشروع التخطيطية المكتملة أخيراً، التي اختُتِمت باجتماع استشاري أقاليمي عُقد بجنيف (تشرين الأول/أكتوبر) والاجتماعات الإقليمية التي استضافتها كينيا وغواتيمالا وتايلند (تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر)، اختارت البلدان المشاركة ونقحت القضايا التي ستُعالج خلال مرحلة تنفيذ المشروع.

٥٩- وبغية استيفاء أهداف المساعدة التقنية، عززت الأمانة تركيزها على الأنشطة التنظيمية بغية بناء قدرات الوفود المقيمة في جنيف. وعلى سبيل المثال، واستجابة لطلبات ملحة، عقدت الأمانة خلال العام الماضي عدداً من ندوات الحوار بشأن السياسات العامة حضرها عدد هام من المشاركين وتناولت قضايا التجارة والتنمية ذات الصلة بمعايير المنتجات، والزراعة، والتكنولوجيا الأحيائية والمعارف التقليدية.

٦٠- وبغية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على المشاركة على نحو فعال في برنامج عمل فترة ما بعد الدوحة، تقرر الأمانة بالحاجة إلى مواصلة التعاون وبقيمته مع المنظمات الأخرى، لا سيما مع منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في استحداث وتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المستقبلية في مجالي التجارة والبيئة. ويجري القسط الأوفر من ذلك التعاون عن طريق فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، التي تم تعزيزها على نحو هام بفضل مساهمات جديدة أُعلن عنها خلال اجتماع مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ وهي مساهمات ستدعم وتوسع المرحلة الثانية من مشاريع فرقة العمل المشتركة وأنشطتها. وستواصل التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية عن طريق عدد من الأنشطة للأونكتاد وفرقة العمل المشتركة أُدرجت في خطة أنشطة المساعدة التقنية لعام ٢٠٠٣ التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WT/COMTD/W/104/Add.1، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢). وتشمل تلك الأنشطة الحلقات الدراسية الإقليمية للأونكتاد المعنية بوضع سياسات تتعلق بالتجارة والبيئة والتفاوض بشأنهما، وثلاثة اجتماعات لفرقة العمل المشتركة للوفود المقيمة في جنيف واجتماعين اثنين لفرقة العمل المشتركة تُعقد مباشرة بعد الحلقات الدراسية الإقليمية المعنية بالتجارة والبيئة التي تنظمها منظمة التجارة العالمية. وتعمل أمانة الأونكتاد، في الوقت نفسه، بما في ذلك في إطار فرقة العمل المشتركة، على زيادة تعزيز تعاونها في مجال الدعم المشترك للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والبيئة مع منظمات أخرى، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦١- وترد معلومات مفصلة عن هذه الأنشطة في موقع الأونكتاد على الإنترنت ولا سيما الموقع الفرعي لفرع التجارة والبيئة والتنمية www.unctad.org/trade_env/index.htm.

تدعو اللجنة الأمين العام للأونكتاد إلى مواصلة مشاوراته مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية وفردى الوفود بغية تحديد احتياجاتها العاجلة والأطول أجلاً. كما تدعو اللجنة الأمين العام للأونكتاد إلى مواصلة المشاورات مع المانحين المحتملين. ويجب أن تهدف العمليتان كلتاهما إلى تحسين الخطّة.

٦٢- الإجراءات: استمرت المشاورات مع المستفيدين من المساعدة التقنية وبناء القدرات فضلاً عن المانحين عند الاقتضاء خلال الفترة المستعرضة. ومكّنت العمليتان من إثراء نوعية المساعدة المقدمة وحجمها. وقدمت بعض البلدان المانحة مزيداً من الموارد المالية وتعهّدت بمواصلة دعمها لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات.

تطلب اللجنة من أمانة الأونكتاد القيام بانتظام برصد التقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة من وجهة نظر مسائل التنمية والقيام، عند الطلب، بتقديم الدعم الفني لمختلف هيئات منظمة التجارة العالمية والأعضاء.

٦٣- الإجراءات: قامت الأمانة بانتظام برصد التقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة وقدمت الدعم الفني إلى عدد من هيئات منظمة التجارة العالمية وعدد كبير من الأعضاء. ويقدم الدعم الفني في إطار أنشطة التعاون التقني، والتحليلات والجلسات الإعلامية التقنية لفائدة المفاوضين في جنيف. ويمكن أن يعزز الدور الداعم للأمانة على نحو هام لو مُنح الأونكتاد مركز المراقب في الهيئات التفاوضية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، كما كان الشأن خلال جولي طوكيو وأوروغواي.

٦٤- وشارك الأونكتاد بصفة مراقب في الاجتماعات العادية للجنة التجارة والبيئة وغيرها من هيئات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. وفي لجنة التجارة والبيئة، أدلت أمانة الأونكتاد بدلوها عدة مرات بشأن القضايا الواردة في الفقرة ٣٢\١ من إعلان الدوحة الوزاري. ويشمل ذلك جلسة إعلامية عن نتائج اجتماع الخبراء المعني بالمطالبات البيئية والتجارة الدولية (أُعيد نشره في وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/CTE/GEN/2). وعلى نحو مماثل، قدمت أمانة الأونكتاد تقريراً عن نتائج الحلقة الدراسية الدولية المعنية بنظم حماية المعارف التقليدية وتسويقها، التي نظمت بالاشتراك مع حكومة الهند (نيودلهي، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، إلى مجلس الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٦٥- وواصلت أمانة الأونكتاد متابعة التقدم المحرز في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال الخدمات التي جرت خلال الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن عمل المجلس وهيئاته الفرعية. وركزت الأمانة على القضايا الإنمائية، ذات الصلة ببناء قدرات الإمداد في البلدان النامية، وتحرير وصول خدماتها والمزودين بالخدمات إلى الأسواق. وفي هذا الإطار، أبلغ الأونكتاد المجلس بفحوى اجتماع الخبراء المعني بالخدمات السمعية والبصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٣-١٥) ووزعت نتائج ذلك الاجتماع. كما طُلب من الأونكتاد الإسهام في أعمال فرقة العمل المعنية بالأنظمة المحلية التابعة لمنظمة التجارة العالمية وذلك بتقديم مشاركة في مجال الإعانات.

٦٦- وشاركت أمانة الأونكتاد في اجتماعات الفريق العامل المعني بالتفاعل بين التجارة وسياسات المنافسة التابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقودة في جنيف في نيسان/أبريل، وتموز/يوليه، وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وخلال تلك الاجتماعات، التي ركزت على توضيح المبادئ الأساسية، بما في ذلك الشفافية، وعدم التمييز والإنصاف الإجرائي، فضلاً عن أحكام تتعلق بالكراتلات الأساسية وطرائق التعاون الطوعي والدعم المقدم لتعزيز مؤسسات المنافسة في البلدان النامية عن طريق بناء القدرات، تبادل الأونكتاد وجهات النظر والتجارب المكتسبة من خلال الأنشطة التي يضطلع بها في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأخذت في الحسبان المبادئ الأساسية للمنافسة المتضمنة في مجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بالمنافسة التي اعتمدها الأمم المتحدة استجابة لاحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لا سيما من أجل إدراج المرونة الملائمة والمعاملة الخاصة والتفاضلية في أي اتفاق يتعلق بالمنافسة.

٦٧- وشارك الأونكتاد في أنشطة فريق منظمة التجارة العالمية المشترك بين الوكالات المعني بالمصاعب القصيرة الأجل التي تواجه في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية من السلع الغذائية الأساسية، الذي صادق مؤتمر الدوحة على إنشائه. وساهم الأونكتاد بصفة هامة في التقرير (WT/GC/62-G/AG/13) الصادر في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، واقترح وضع خطة مسبقة لتمويل الواردات الغذائية. ويرد في المرفق ٧ من التقرير عرض منفصل قدمه الأونكتاد بشأن "الممارسات الجارية في تمويل تجارة الأغذية الدولية، وآثارها في الهيكل والطرائق التنفيذية لصندوق دائر دولي لتمويل الواردات الغذائية".

توصي اللجنة مجلس التجارة والتنمية بأن يستعرض بانتظام التطورات والمسائل في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، التي تهم البلدان النامية بشكل خاص.

٦٨- *الإجراءات:* أقر مجلس التجارة والتنمية خلال دورته التنفيذية الثامنة والعشرين (المعقودة في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢) هذه التوصية الصادرة عن اللجنة. وبغية مساعدة المجلس على النهوض بهذه الولاية خلال دورته التاسعة والأربعين ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، أعدت الأمانة وثيقة تتعلق بالتطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية (TD/B/49/12). كما أعدت الأمانة وثيقة "كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟" (TD/B/49/11) بهدف مساعدة المجلس على مناقشة القضايا ذات الصلة الواردة في البند ٢ من جدول الأعمال. وتمت مراعاة الاستعراض الذي قام به مجلس التجارة والتنمية في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها السابعة والخمسين في إطار البند "التجارة الدولية والتنمية" بوصفه مساهمة "في تفهم الإجراءات الضرورية لمساعدة البلدان النامية على ضمان اندماجها بشكل مفيد وملمس في نظام التجارة المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي وفي تحقيق نتيجة متوازنة، ناجحة، إنمائية الوجهة في نهاية عملية الدوحة".